الأمن الجماعي ومستقبل النظام الدولي

بقلم:
د. حسن نافعة ○

كثر الحديث أخيرا عن الأخطار التي تواجه الدول والشعوب، وعن أنسب الوسائل لتحقيق الأمن العالمي. وفي هذا السياق، ينبغي أن نميّز بين مفهومَي الأمن الجماعي، الذي يقصر اهتمامه على أمن الدول والحكومات، والأمن الإنساني، الذي يركّز اهتمامه على أمن الإنسان في كل مكان. ورغم ما بين هذين المفهومَيْن من تباين، إلّا أنهما يرتبطان عضوياً، فالشعوب هي المكوّن الأهم في بناء الدول، ومن دونها لا تقوم للدول قائمة. ولأنّ كل شعب يتشكّل من أفراد أو جماعات بشرية ترتبط فيما بينها بروابط ثقافية أو عرقية أو تاريخية، ويقيمون معاً في منطقة جغرافية محدّدة تسري عليها قوانين تصدرها سلطة حاكمة في هذه المنطقة، فمن الطبيعي أن تقع مسؤولية تحقيق أمن الشعب كلّه على عاتق النظام الذي يحكمه، وأن تقع مسؤولية حماية أمن الشعوب مجتمعة، أي أمن البشرية ككل، على عاتق النظام الدولي القائم، وبالتحديد على عاتق المنظّمات المختصّة بتحقيق السلم والأمن الدوليين.

حين نشأت الدولة القومية في أوروبا في منتصف القرن السابع عشر، ارتبطت هذه النشأة بمفهوم «السيادة»، الذي يعني أن كل دولة مسؤولة عن إدارة شؤونها بنفسها، ولا تخضع لأيّ سلطة أعلى منها، ولها الحقّ في استخدام الوسائل كافّة التي تمكّنها من الدفاع عن أمنها وعن مصالحها، بما فيها القوة المسلّحة. ولفهم ما يميّز الدولة كياناً سياسياً من غيرها من الكيانات، ربّما من المفيد استدعاء الرؤية التي صاغها الفيلسوف البريطاني توماس هوبز (1588– 1679)، حين ميّز بين «حالة الطبيعة» و«حالة المجتمع». فحين يكون الأفراد في «حالة الطبيعة» لا يخضعون لأيّ قيود أو قواعد تنظّم العلاقة فيما بينهم، ويعتمد كل منهم على قوته الذاتية وحدها في قضاء حوائجه، وبالتالي، يحكمهم «قانون الغاب» الذي تكون الغلبة فيه للأقوى. أمّا حين يكونون في «حالة المجتمع»، فيخضعون لسلطة أعلى تكفل لهم الأمن وتنظّم العلاقات فيما بينهم وفق قواعد يلتزمون بها. لذا يرى هوبز أن الدولة كيان سياسي يجسّد «حالة المجتمع»؛ لأنه يُدار من خلال سلطة يخضع لها جميع الأفراد الذين يعيشون في كنفها، أمّا «مجتمع الدول» فما زال يعيش «حالة الطبيعة» لأنّ الدول تتجاور على الساحة الدولية ولا تقبل الخضوع لسلطة أعلى منها، إذ يعتمد كل منها في تحقيق أمنه والدفاع عن مصالحه على قوته وموارده الذاتية.

وأيّاً كان الأمر، وبصرف النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع هذه الرؤية الفلسفية، كان مفهوم «توازن القوى» سائدا في العلاقات الدولية طوال ما يقرب من قرنَين، إذ كانت الدول تعتمد، في تحقيق أمنها آنذاك، إمّا على قواها الذاتية وحدها و/ أو من خلال التحالف مع الدول الصديقة، وحين تبيّن أن البحث عن «توازن» يصعب الوصول إليه يفضي عادة إلى «سباق تسلّح» كثيراً ما يتسبّب في اندلاع الحروب، اتجه التفكير نحو البحث عن مفهوم آخر للأمن أُطلق عليه «الأمن الجماعي». وقد حاولت «عصبة الأمم» وضع هذا المفهوم موضع التطبيق عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى، وحين فشلت في الحيلولة دون اندلاع الحرب العالمية الثانية، حلّت محلها «الأمم المتحدة» التي حاول ميثاقها صياغة منظومة أكثر إحكاماً تساعد في وضع هذا المفهوم موضع التطبيق الفعلي، ومع ذلك سرعان ما تبيّن أن بنيته تنطوي على إشكالية غير قابلة للحلّ.

يقوم مفهوم الأمن الجماعي، في صورته الأكثر شفافيةً، على فكرة مفادها أن أمن جميع الدول يشكّل كُلّاً لا يتجزّأ، وأن المساس بأيّ جزء منه يعدّ مساساً بأمن «الكل». ومن ثم، على «الكل» التضامن معاً لردع المعتدي ومعاقبته. وحين وُضع هذا المفهوم موضع التطبيق في كلتا التجربتَيْن (عصبة الأمم والأمم المتحدة) تبيّن أنه صُمّم خصيصاً لتحقيق أمن القوى العظمى وحدها، لكنّه غير قابل لمنع العدوان على الدول الأخرى، خصوصاً حين يكون المعتدي قوة عظمى أو إحدى حلفائها الأقربين. وتشهد على ذلك حروبٌ عديدةٌ شنّتها الولايات المتحدة على فيتنام في خمسينيّات القرن الماضي وستينياته، وعلى كل من أفغانستان والعراق في مطلع هذا القرن، وحرب الإبادة الجماعية التي شنّتها إسرائيل في قطاع غزّة، واستمرّت أكثر من عامَيْن، كما تشهد على ذلك أيضاً الحرب التي شنّها الاتحاد السوفييتي على أفغانستان في نهاية السبعينيّات، والحرب التي تشنّها روسيا حالياً على أوكرانيا.

كان ميثاق الأمم المتحدة قد حرّم استخدام القوة في العلاقات الدولية، أو حتّى مجرّد التهديد بها، لكنّه قصد بها القوة العسكرية وحدها، وليس مجمل العناصر التي ينطوي عليها مفهوم القوة، وخوّل مجلس الأمن سلطة اتخاذ إجراءات عقابية ضدّ الدول المعتدية. ولأنّ الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لها حقّ النقض (فيتو) الذي يتيح لها القدرة على إسقاط أيّ مشروع قرار لا ترضى عنه، لم يكن بمقدور المجلس اتخاذ أيّ إجراءات عقابية ضدّ أيّ من هذه الدول مهما ارتكبت من جرائم. وحتى في الحالات التي كان بمقدور مجلس الأمن أن يتحرّك، وأن يتخذ قرارات ملزمة وفعّالة وفقاً للفصل السابع، فإنه يصبح حينئذ أقرب ما يكون إلى «جهاز بوليسي» يتمتّع بصلاحيات وسلطات مطلقة، وله القدرة على ممارستها من دون أن يخضع لأيّ رقابة من أيّ نوع، سياسية كانت أم قضائية، مثلما يحدث في النظم السياسية داخل الدول.

ولأن الأمم المتحدة أكّدت في تقارير عديدة أصدرتها أن الحروب بين الدول لم تعد تشكّل المصدر الرئيس لتهديد السلم والأمن، وأن ضحايا الحروب الأهلية والجوع والأمراض المعدية وتلوث البيئة والجريمة المنظمة والمواد المخدرة وغيرها يفوقون كثيراً ضحايا الحروب بين الدول، فقد أصبحت الحاجة ماسّة إلى إعادة صياغة فلسفة وآليات منظومة «الأمن الجماعي» ككل.

وأياً كان الأمر، ورغم كل ما شهدته مسيرة الأمم المتحدة من إخفاقات على مدى الأعوام الثمانين الماضية، إلّا أنها أسهمت في تهيئة المسرح العالمي لتطوّرَيْن غير مسبوقَيْن في تاريخ العلاقات الدولية. الأول: وجود جميع الدول والحكومات، لأول مرّة في تاريخ البشرية، داخل إطار مؤسّسي واحد تجسده حالياً منظمة الأمم المتحدة. والثاني: تحوّل الكرة الأرضية، تحت تأثير ظاهرة العولمة، إلى قرية كونية مترابطة الأجزاء، لا تستطيع أيٌّ من مكوّناتها أن تسيطر كلياً على مواردها البشرية والمادية، أو على فضائها الجوي وإقليمها البحري، أو على ما يدور من تحرّكات داخل حيّزها الجغرافي.

لذا؛ تبدو الحاجة ماسّةً إلى تبنّي مفهوم جديد يهتم بأمن الإنسان، بصرف النظر عن جنسيته أو عرقه أو معتقداته الدينية والفكرية، ما يعني ضرورة الانتقال من مفهوم «أمن جماعي» يقصر اهتمامه على أمن الدول والحكومات إلى مفهوم «الأمن الإنساني»، الذي يتّسع أفقه ليشمل كل ما يساعد على أمن ورفاهية الإنسان في كل مكان.

ومن الصعب تحقيق هذا الحلم من خلال مجلس تديره القوى الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، مثلما يحدث حالياً، وإنما من خلال مجلس يعبّر عن موازين القوى الحقيقية في العالم، وتكون له صلاحيات وسلطات تمكّنه من التصدّي لكل مصادر تهديد أمن الإنسان في كل مكان، وليس لمنع الحروب بين الدول فحسب. مجلس لا يكون مطلق السلطات وغير قابل للمساءلة، وإنما مجلس يخضع لرقابة سياسية من جانب برلمان دولي يملك سلطة التشريع وإصدار القوانين الدولية، ولرقابة قانونية من جانب سلطة قضائية تملك صلاحية النظر في دستورية ما يتّخذه من قرارات، أي في مدى اتساق قراراته مع ميثاق ينبغي أن تُعاد صياغة نصوصه بالكامل.

لقد باتت المنظومة الأممية الحالية في حاجة ماسّة إلى عملية إصلاح شاملة وجذرية، تؤدّي إلى؛ تحويل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بوصفها الجهاز الوحيد الذي يضمّ جميع الدول الأعضاء، إلى برلمان عالمي يملك، ليس سلطة التشريع وسنّ القوانين الدولية الملزمة فحسب، وإنما سلطة الرقابة السياسية على مجلس الأمن أيضاً؛ وتحويل مجلس الأمن إلى جهاز تنفيذي يملك الصلاحيات والسلطات كافّة، التي تمكّنه من مواجهة جميع مصادر تهديد أمن البشرية، وليس التهديدات الناجمة من استخدام القوة العسكرية فحسب، وذلك بعد توسيع نطاق العضوية فيه على نحو يمكّنه من التعبير عن موازين القوى الحالية في النظام الدولي، وأيضاً بعد تغيير الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرار بطريقة تحول دون تمكين دولة واحدة أو تكتّل إقليمي من شلّ قدرته على العمل؛ وتحويل محكمة العدل الدولية إلى جهاز قضائي يملك، لا صلاحية الفصل في جميع المنازعات الدولية التي لها بعد قانوني فحسب، ولكن أيضاً صلاحية النظر في مدى دستورية القرارات التي تصدرها جميع الأجهزة الرئيسة في المنظومة الأممية.

قد تبدو هذه الرؤية مثالية إلى درجة تجعلها غير قابلة للتطبيق في ظلّ نظام دولي يتسم بسيولة كاملة ولا يخضع في سلوكه لأيّ قيم أخلاقية أو ضوابط وقواعد قانونية ملزمة. غير أنّ نظاماً منفلتاً على هذا النحو، يطفو فوق ترسانة نووية قادرة على تدمير العالم مرّات عدة، بات يشكّل خطراً كبيراً على البشرية كلّها، ومن ثم فليس أمامها سوى الاختيار بين طريق يفضي إلى حرب عالمية ثالثة تهلك الأخضر واليابس، أو طريق يسعى إلى تحويل حلم الحكومة العالمية المثالي إلى واقع تفرضه متطلبات العولمة الرشيدة.

○ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة

سنوات في المنتصف.. حكاية المعلّقات أمام المحاكم

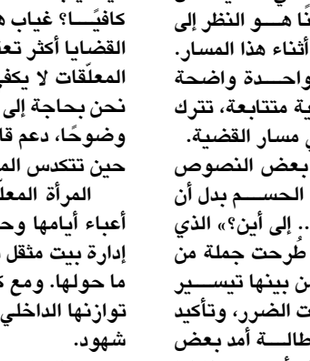

بقلم:
نبيلة رجب

المعلّقة.. امرأة دخلت نزاعا أسريا، ثم وجدت نفسها في مسار قضائي مفتوح بلا نهاية واضحة. ليست مستقرة داخل زواج قائم، ولا قادرة على إغلاقه بطريقة تسمح لها أن ترتب حياتها من جديد. هذا الفراغ القانوني هو ما يستنزفها، قبل أي شيء آخر.

في الملفات، نتحدث عن دعوى طلاق أو تفريق، أما في البيت فالحياة تمضي بلا وضوح. أيام تُدار على مواعيد قضائية، وأسئلة من الأبناء لا تجد جوابًا. تعيش المرأة المعلّقة داخل واقع متقلّب، تحاول أن تعرف أين تقف، وكيف تمضي، وما الذي يمكن أن تبني عليه قرارها القادم. ومع الوقت تتراكم الأعباء اليومية: السكن، شؤون الأبناء، الالتزامات المالية، ونظرة المجتمع، فتتحول أبسط التفاصيل إلى عبء ثقيل يرافقها في كل خطوة.

قانون الأسرة البحريني رسم مسارات لإنهاء العلاقة الزوجية عند تعذّر استمرارها، مع اختلاف في بعض الإجراءات بين الشق السني والشق الجعفري. المشكلة لا تكمن في وجود هذه المسارات، وإنما فيما يحدث أثناء تطبيقها، خصوصًا في قضايا التفريق المرتبطة بإثبات الضرر. فبين تقدير المحكمة، وتفاوت الاجتهاد، وطول الإجراءات، يجد بعض النساء أنفسهن عالقات لسنوات. هذه تفاصيل يفهمها القانونيون كمسائل إجرائية، بينما تعيشها المرأة كوقت يُقتطع من عمرها.

وفي هذه النقطة تتسع الفجوة بين النص والتجربة اليومية. فالتثبّت القضائي حق أصيل وضمانة للجميع، ولا غنى عنه في قضايا تمسّ كيان الأسرة. لكن ما يغيب أحيانًا هو النظر إلى الأثر التراكمي لما يمرّ به الإنسان أثناء هذا المسار. فالمعاناة لا تكون دائمًا واقعة واحدة واضحة المعالم؛ قد تتشكل عبر تفاصيل يومية متتابعة، تترك أثرها النفسي أولًا، ثم تظهر لاحقًا في مسار القضية.

وهنا تبرز الحاجة إلى مراجعة بعض النصوص القانونية التي أثبت الواقع أنها تُعقّد الحسم بدل أن تُيسّره. وفي حوار «قضية المعلّقات.. إلى أين؟» الذي عُقد مؤخرًا في قاعة مؤسسة الأيام، طُرحت جملة من القضايا المرتبطة بواقع المعلّقات، من بينها تيسير مسارات التفريق حين يصعب إثبات الضرر، وتأكيد أثر ضعف الوعي القانوني في إطالة أمد بعض القضايا. إشارات جاءت ضمن نقاش أوسع، لكنها تعكس حاجة واضحة لأن يبقى القانون أداة إنصاف، لا سببًا لإطالة الانتظار.

وفي جوهر هذا كله، يضع ديننا الحنيف قاعدة واضحة للعلاقة الزوجية حين تتعذّر المعيشة: «فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ».

آية تختصر لحظة الفراق كلها. إما استمرار بمعروف، أو نهاية بإحسان. وما تعيشه المعلّقات اليوم هو غياب هذا الإحسان تحديدًا، حين يتحول الانفصال إلى انتظار طويل، وتُترك المرأة أسيرة وضع لا يليق بروح النص ولا بمقصده.

كثير من المعلّقات لا يطلبن امتيازًا خاصًا. ما يحتجنه حسما يعيد إليهن وضوح المسار. فالقضية لا تبقى داخل حدود المحكمة؛ تمتد إلى نظرات المجتمع، والأسئلة اليومية، وإلى صورة المرأة حين تُختزل في تعريف زوجي، بينما واقعها الشخصي معلّق بين بداية لا تكتمل ونهاية لا تأتي.

وبحكم عملي القانوني، مرّت أمامي حالات كثيرة لنساء يحملن هذا العبء. رأيتهن في البداية يتكلمن بثبات، ثم يعدن لاحقًا أقل كلامًا، أكثر تعبًا، وكأن شيئًا في داخلهن انكسر بهدوء. بعضهن لا يشتكين، لكن يمكن ملاحظة التغيّر في التفاصيل الصغيرة: ارتباك في الإجابة، تردد غير معتاد، خوف من اتخاذ قرار بسيط.

رأيت أمهات يخفين قلقهن أمام أبنائهن كي لا ينتقل الوجع إلى داخل البيت. أكثر ما يوجع في هذه التجارب هو هذا التحول الداخلي الذي لا تلتقطه الأوراق، ولا يظهر في محاضر الجلسات.

والأثر الذي لا يُرى بسهولة، أن المرأة تبدأ بالشعور بأن حياتها لم تعد في يدها. إحساس ثقيل بأن قراراتها تُدار من الخارج، وبأنها تتحرك داخل مساحة ضيقة لا تختار حدودها. هذا الفقد التدريجي للسيطرة يترك أثرًا نفسيًا عميقًا، حتى لدى أكثر النساء قوة.

والأطفال في الوسط لا يعيشون المصطلحات. يعيشون التوتر في بيت بلا يقين، يقرؤون الخوف في مزاج الأم وصمتها، من دون أن يملكوا لغة لشرحه.

من زاوية عملية، جزء من المشكلة يعود أيضًا إلى ضعف الوعي القانوني لدى بعض النساء قبل الدخول في مسار التقاضي. ماذا يعني «الضرر» في التطبيق؟ كيف يُثبت؟ ما الذي تقبله المحكمة وما الذي لا تعتبره كافيًا؟ غياب هذا الفهم يجعل الطريق أطول، ويجعل القضايا أكثر تعقيدًا مما يجب لهذا، الحديث عن قضايا المعلّقات لا يكفي أن يبقى في دائرة التوصيف العام. نحن بحاجة إلى معالجة تشبه الواقع. مسارات أكثر وضوحًا، دعم قانوني مبكر، وآليات تقلل زمن الانتظار حين تتكدس المعاناة وتصبح ثابتة.

المرأة المعلّقة إنسانة كاملة الحضور، تتحمّل أعباء أيامها وحدها في كثير من الأحيان، وتواصل إدارة بيت مثقل بالقلق، وتخفي إرهاقها كي لا ينهار ما حولها. ومع كل مرحلة تمرّ بها، يتراجع شيء من توازنها الداخلي، من دون إشارات واضحة، ومن دون شهود.

وهنا يتجاوز الأمر إطار الحكم أو الإجراء. فبقاء امرأة لسنوات في وضع غير محسوم يحتاج قراءة إنسانية هادئة، تنسجم مع صورة وطننا، الذي شهد حضور المرأة في ميادين العمل والمسؤولية، ومع واقع أسر تعتمد عليها يوميًا. تقليص زمن هذا التعليق حاجة عملية لاستقرار البيوت، ووضوح المسارات، وحماية المرأة من آثار حالة معلّقة ترهق الحياة اليومية.

فالمعلّقة لا تنتظر شفقة. تنتظر حسماً. حسماً يُترجم «التسريح بإحسان» من نص شرعي إلى واقع معاش، ويحفظ للمرأة كرامتها في كل مراحل حياتها.

rajabnabeela@gmail.com

لماذا تقترب روسيا من حسم الحرب مع أوكرانيا؟

بقلم:
هاني عوكل ○

لن تهدأ روسيا في حربها ضد أوكرانيا حتى تحقق جميع أهدافها وتعلن الانتصار عليها، في معركة تشبه تلك التي حدثت إبان الحرب الهتلرية في القرن الماضي، كحصار لينينجراد الذي استبسل فيه الاتحاد السوفيتي آنذاك حتى يخرج منتصراً في الحرب العالمية الثانية.

وجه الشبه بين الحرب الروسية الحالية ضد أوكرانيا ومعركة لينينجراد يتمثل في إصرار روسيا الاتحادية على تحقيق انتصار، حتى لو كلفها ذلك مليارات الدولارات وإضعاف الاقتصاد والتضحية بمئات الآلاف من جنودها في المعركة.

خلال اجتماعه مع مسؤولين في وزارة الدفاع بموسكو، شدد الرئيس فلاديمير بوتين على أن بلاده ستحقق أهدافها من العملية العسكرية في أوكرانيا «بكل تأكيد»، وهذا التأكيد يأتي انسجاماً مع إصرار روسي على تغيير شكل النظام الدولي.

يعلم بوتين وكبار قياداته أن روسيا إذا خسرت هذه الحرب ستكون لقمة سائغة لأوروبا الغربية، وستتكالب عليها الدول من حولها لإضعافها واجتزاء أراض منها، وستتحول مع الوقت إلى دولة فاشلة كما حصل إبان تفكك الاتحاد السوفيتي أواخر عام 1991.

روسيا التي ظلت حليفا لسورية عشرات السنين، ووفرت لها كل أسباب القوة للتصدي لمنافسيها في الداخل السوري، تخلت عنها، العام الماضي، حتى تؤمن احتياجاتها العسكرية وتركز بشكل أكبر في حربها الدائرة ضد أوكرانيا.

وبالتأكيد، ستتخلى موسكو عن أهم حلفائها إذا كان الموضوع مرتبطاً بعقد صفقات من فوق الطاولة أو تحتها حتى تؤمن انتصارها على أوكرانيا، لأنها ترى في هذا الانتصار تعزيزا لحضورها الدولي على خريطة العالم وأوروبا تحديداً، مع نفوذ جغرافي أوسع في الفضاء الأوكراني.

هذا سيحصل إذا توقفت الحرب ووافق الرئيس الأوكراني زيلينسكي على شروط روسيا، واستجاب لمطلب الولايات المتحدة الأمريكية حول اتفاق وقف إطلاق النار، إذ إن أي اتفاق لا يشمل إقرار سياسة الأمر الواقع سترفضه روسيا الاتحادية بالتأكيد.

الرئيس الروسي يريد الاعتراف بجميع المناطق التي سيطرت عليها قواته في الشمال الشرقي من أوكرانيا، بالإضافة إلى شبه جزيرة القرم، حتى تتوفر أسباب السلام الممكن، ويعزز مطالبه هذه بحديثه المكرر عن تولي جيشه زمام المبادرة الاستراتيجية بقوة على طول خط الجبهة.

ما يدعم تأكيدات بوتين سيطرة قواته على كوبيانسك المدينة الاستراتيجية في شمال شرقي أوكرانيا، فضلاً عن تغزله بتحديث الترسانة العسكرية وخصوصاً النووية، وإدخال صواريخ فرط صوتية وأخرى باليستية إلى الخدمة، والتي يمكنها حمل رؤوس نووية.

في العام الماضي، اختبرت موسكو أول نسخة تقليدية من صاروخ «أوريشنيك» الذي يصعب اعتراضه، في حين من المقرر أن يدخل هذا الصاروخ إلى الخدمة بداية العام المقبل، وهو صاروخ باليستي حديث متوسط المدى وقادر على حمل رؤوس نووية.

هذا الصاروخ ليس موجهاً لأوكرانيا فحسب، وإنما لكل دول أوروبا الغربية وكذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل مضامين مفادها أن موسكو هي المسيطرة في ميدان المعركة، وأنها مستعدة لضرب ما هو أبعد من أوكرانيا لحماية أمنها الاستراتيجي.

أيضاً هناك مسألة لها علاقة بفرض إملاءات مرتبطة بالمكاسب التي حققتها في الحرب ضد أوكرانيا، وتخويف الغرب وتحذيرهم بمنع تزويد كييف بأسلحة استراتيجية، لأن ذلك سيدفع موسكو إلى استخدام السلاح النووي تحت عنوان «علي وعلى أعدائي».

بالتأكيد، واشنطن ربما مهتمة بتحقيق روسيا نوعا من الانتصار، لأن ذلك سيعني اتكال كل أوروبا الغربية على الولايات المتحدة في مسألة تأمين الحماية الأمنية وتوثيق الصلات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وسيضمن توسع النفوذ الأمريكي في القارة العجوز.

والحقيقة أن أوروبا بكل ما تحمله من إمكانيات سياسية واقتصادية وعسكرية، تقف عاجزة عن حسم هذه الحرب، بدليل حديثها الصاخب عن تغيير العقيدة الأمنية وتحديث أسطولها العسكري وضخ استثمارات هائلة في تعزيز قدراتها القتالية.

من دون واشنطن، لن تتمكن أوروبا الغربية من الوقوف في وجه روسيا، والسبب أنها غير متفقة على قلب رجل واحد. بمعنى أن هناك دولا تسعى إلى التخلي الطوعي التدريجي عن الحماية الأمريكية، في حين تريد دول أخرى البقاء تحت هذه المظلة الأمنية.

وفي المحصلة، إن صوت أوروبا خافت لا يلقى صدى عند الأمريكان والروس فيما يتعلق بالملف الأوكراني، وهناك خشية أوروبية حقيقية أن يفتح أي انتصار روسي في أوكرانيا الباب أمام تحول في الجغرافيا السياسية لصالح موسكو.

○ كاتب من فلسطين

العلاقات البحرينية الأوزبكية قواسم مشتركة وتطلعات نحو الشراكة

بقلم: عبدالحميد حميد الكبي

بين مآذن بخارى العتيقة وشواطئ المنامة المتجددة، تمتد جسور عصية على النسيان، ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، لتشكل اليوم مشهداً دبلوماسياً فريداً يتجاوز حدود الجغرافيا التقليدية.

إن العلاقات البحرينية – الأوزبكية ليست مجرد بروتوكولات سياسية أملتها ضرورات اللحظة، بل هي استعادة لوعي حضاري مشترك، وانبعاث لروح «طريق الحرير» الذي ربط لؤلؤ الخليج العربي بخيرات سمرقند وبخارى، في تناغم إنساني وتجاري قلّ نظيره عبر العصور.

حيث يعود الارتباط بين البلدين إلى زمن كانت فيه القوافل والسفن هي المحرك الأول للعولمة القديمة.

فقد مثلت أوزبكستان، عبر مدنها الأسطورية سمرقند وبخارى، «القلب النابض» لطريق الحرير البري، بينما كانت البحرين (حضارة دلمون قديماً) حلقة الوصل الرئيسية في «طريق الحرير البحري» الذي ربط المحيط الهندي بالخليج العربي.

وعبر هذه الشبكة المعقدة، لم ترحل البضائع وحدها كاللؤلؤ البحريني والمنسوجات والحرير الأوزبكي، بل انتقلت الأفكار والفلسفات، مما خلق وشائج ثقافية سبقت رسم الحدود السياسية بقرون.

لا يمكن قراءة حاضر العلاقة دون العودة إلى الخيط الروحي الذي يربط المنامة بطشقند.

فأوزبكستان هي موطن الإمامين البخاري والترمذي، اللذين شكلت مؤلفاتهما ركيزة أساسية في الوجدان والتعليم الديني في البحرين والمنطقة العربية برمتها.

هذا الارتباط خلق ما يمكن تسميته بـ «المواطنة الثقافية»، حيث يجد البحريني في أوزبكستان امتداداً لهويته الروحية.

واليوم، يتجلى هذا الإرث فيما يُعرف بسياحة الزيارة الدينية والثقافية (Ziyorat Tourism)، حيث يشد الرحالة من البحرين رحالهم نحو المواقع التاريخية في أوزبكستان، في رحلة بحث عن الجمال المعماري والسكينة الروحية، وهو اهتمام متزايد يسعى البلدان إلى تأطيره عبر منصات سياحية متخصصة تبرز هذا التاريخ المشترك.

وفي العصر الحديث، كانت مملكة البحرين من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال أوزبكستان عام 1991، وهي خطوة عكست عمق التقدير السياسي.

ومنذ ذلك الحين، شهدت العلاقات قفزات نوعية، وصولاً إلى القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى في جدة عام 2023، والتي شكلت نقطة تحول استراتيجية لتحويل الروابط التاريخية إلى شراكات اقتصادية مستدامة.

إلى جانب زيارة وزير الخارجية الأوزبكي باختيور سعيدوف للمنامة في أغسطس 2025، حيث التقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية ووزير الصناعة والتجارة ورئيس شركة ممتلكات البحرينية، وتم توقيع اتفاق إعفاء تأشيرات لجوازات السفر الدبلوماسية.

لقد أدركت المنامة، برؤية ثاقبة من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أن أوزبكستان بقيادة الرئيس شوكت ميرضيائيف هي «بوابة المستقبل» في آسيا الوسطى، والمدخل الرئيسي لسوق ضخم يتطلع نحو التكنولوجيا والخدمات اللوجستية التي تبرع فيها البحرين.

إن المحرك الفعلي لهذه العلاقة اليوم يكمن في «التكامل الوظيفي» فالبحرين التي تضع الأمن الغذائي أولوية قصوى ضمن رؤيتها 2030، تجد في الأراضي الزراعية الخصبة في أوزبكستان شريكاً مثالياً لتأمين سلاسل التوريد، خاصة مع نمو التجارة الخليجية–أوزبكية الذي تضاعف عدة مرات منذ 2020.

وفي المقابل، تتطلع طشقند للاستفادة من الخبرة البحرينية المتراكمة في قطاع «الصيرفة الإسلامية» لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، وهو قطاع تمتلك فيه المنامة ريادة عالمية.

علاوة على ذلك، يبرز قطاع الطاقة والتحول الرقمي كميدان واعد؛ حيث تسهم الخبرات البحرينية في تسريع النهضة التكنولوجية التي تشهدها «أوزبكستان الجديدة»، مع تركيز متزايد على الطاقة المتجددة والسياحة والاستثمار المتبادل.

«ختاماً، يمكن القول إن العلاقات البحرينية – الأوزبكية تقف اليوم عند مفترق طرق بين إرث روحيٍّ عظيم وواقع اقتصاديٍّ يتطلب دفعاً استراتيجياً يتجاوز لغةَ البروتوكولات. إن نجاح هذه الشراكة في المستقبل لا يقاس بعدد مذكرات التفاهم، بل بمدى القدرة على تحويلها إلى مشاريع عابرة للحدود تخدم الأمن الغذائي والريادة المالية. كباحث يراقب تطور التحالفات الناشئة، أرى أن الفرصة مواتية أمام المنامة وطشقند لصياغة نموذج فريد للتعاون بين القوى المتوسطة، بشرط الانتقال من مرحلة (الاستكشاف الدبلوماسي) إلى مرحلة (التنفيذ الوظيفي)؛ فالتاريخ قد منح البلدين الشرعية، لكن الاقتصاد هو وحده من سيمنحهما الاستدامة في عالم لا يؤمن إلا بلغة المصالح والنتائج الملموسة.